USAID
من الشعب الأمريكي

رشيد RASHEED
TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN
الشفافية الدولية – الأردن

# تقرير الظل

# استعراض التقدم المحرز في الأردن

# للغايات رقم ٤ و٥ و٦ و١٠ من الهدف رقم ١٦ من

# أهداف التنمية المستدامة

## ٢٠١٩

رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية – الأردن) هي منظمة مجتمع مدني غير ربحية، تأسست نهاية عام ٢٠١٣، وتعتبر الفرع الوطني الوحيد «لمنظمة الشفافية الدولية» في الأردن. وتهدف الى تقوية دعائم الحكم الرشيد المستند على الشفافية والنزاهة والمساءلة وسيادة القانون، والارتقاء بمستوى النزاهة ومكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص، وتعزيز وعي الأفراد من شتى القطاعات بأهمية الشفافية والمساءلة والابلاغ عن الفساد، إضافة إلى تعزيز الأطر القانونية والتنفيذية لمنظومة النزاهة الوطنية، وذلك من خلال التواصل والتعاون وتبادل الخبرات مع المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية والعمل على توسيع دائرة البيانات والمعلومات المتاحة للمواطن.

إعداد: الأستاذ عماد القرعان

إشراف: رشيد للنزاهة والشفافية (الشفافية الدولية – الأردن)

USAID
من الشعب الأمريكي

رشيد RASHEED
TRANSPARENCY INTERNATIONAL - JORDAN
الشفافية الدولية – الأردن

تم إعداد هذا التقرير بفضل الدعم السخي من الشعب الأمريكي من خلال الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID). ويعتبر هذا المحتوى من مسؤولية رشيد للنزهة والشفافية (الشفافية الدولية – الأردن) ولا تعكس بالضرورة وجهات نظر الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة.

# الملخص التنفيذي والاستنتاجات الرئيسية

على الرغم من أن الأردن يكافح من أجل محاربة الفساد منذ نحو عقد من الزمان؛ غير أن الرأي العام لازال مهتماً بمكافحة تلك الآفة ولا زال يعتقد أن محاربة الفساد على قائمة أهم القضايا التي تواجه البلاد. فمنذ عام 2008 ، أصدرت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد سلسلة من الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد[١] وعمدت على تطبيقها. وقد أُطلقت ثالث استراتيجية من هذه الاستراتيجيات وآخرها في بداية عام ٢٠١٧[٢] . إذ تُكَمِّل الأهداف التي وردت بالتفصيل في هذه الاستراتيجيات ما يعرف برؤية الأردن ٢٠٢٥، وهي بمثابة خارطة طريق الأردن الرسمية لتحقيق مسار تنمية تتسم بالمرونة والإنصاف، متماشية بذلك مع أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ والتي وضعتها الأمم المتحدة[٣].

وفي عام ٢٠١٨ عُينت حكومة جديدة على إثر المظاهرات التي سادت الأردن طالبت فيها بالإصلاح ومحاربة الفساد. وهكذا، تم تعيين الدكتور عمر الرزاز كرئيس جديد للحكومة، ومنذ توليه المهام وعد الرئيس وطاقمه الوزاري بتنفيذ إصلاحات كبيرة، لاسيما في مجالات العدالة ومحاربة الفساد، بغية تعزيز شفافية المؤسسات الأردنية، وحل بعض المعضلات التشريعية والعراقيل التي تقف حائلاً ضد مكافحة الفساد.

ويشير العديد من القادة السياسيين في الأردن علناً إلى الفساد وإلى الجهود المبذولة لمكافحته كأولوية وطنية. وقد وجه الملك عبد اللّه الثاني الحكومة لتنسيق الجهود الرامية لمكافحة الفساد وتسريع تنفيذ إجراءات الأتمتة المتعلقة بالعمليات الحكومية (الحكومة الإلكترونية)[٤] . وبدوره أعرب رئيس الوزراء عن رضاه عن الإجراءات التي تتبعها الحكومة لمحاربة الفساد في الأردن من الجانبين التشريعي والإجرائي. كما ذكر أن الحكومة تمكنت من تحديد وإحالة العديد من القضايا إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن[٥] .

وقد وعد رئيس الوزراء بإجراء الإصلاحات لضمان استقلال هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لتمكينها من العمل بحرية. وعليه، قُدم مؤخراً مشروع قانون معدل للبرلمان، الذي وافق عليه لاحقاً[٦] وبموجب التعديل، يتمتع رئيس الهيئة وأعضاء اللجنة بالتحصين من الإحالة والإقالة والعزل والإقصاء.

ومن الجدير بالذكر أنه منذ بدايات عام ٢٠١٩، والحكومة قد أخذت على عاتقها معالجة القوانين المتعلقة بمحاربة الفساد كأولوية، بالإضافة إلى أتمتة الإجراءات. وهكذا، صدرت الكثير من الأنظمة والقوانين المعدلة، ومن ضمنها قانون المشتريات العامة، قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وقانون الكسب غير المشروع، إلى جانب بعض القوانين الأخرى كقانون ضمان حق الحصول على المعلومة.

وبناءً على ذلك، فقد تم توسيع فئة المناصب الملزمة بتقديم إقرارات عن الأصول التي تمتلكها، كما منحت السلطة لرئيس الوزراء ليضيف مناصب أكثر إلى قائمة المناصب المنصوص عليها في قانون الكسب غير المشروع في أحدث تعديل لقانون الكسب غير المشروع عام ٢٠١٨. وبالفعل عمد رئيس الوزراء إلى توسيع القائمة وإضافة مناصب إضافية إليها. أما بالنسبة للمشتريات فقد تم تناولها بتعديل جوهري لأحد الأنظمة الرئيسية التي تضبط هذه المسألة بإيكالها لسلطة موحدة تدير جميع المشتريات العامة في الأردن في ظل عملية مؤتمتة لضمان شفافية وتكافؤ أفضل للفرص أمام مقدمي الطلبات.

ومع ذلك، لا تزال هناك العديد من القضايا التي ينبغي معالجتها ومن ضمنها تقديم الإقرارات المنتظمة عن الدخول والأصول، فبموجب قانون الكسب غير المشروع الحالي يتم تقديمها (الإقرارات) مرة كل سنتين، بينما توصي الممارسات الفضلى بتقديم الموظفين الحكوميين في المناصب العليا لإقراراتهم مرة كل عام وبشكل منتظم.

---

١ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2008-2012

٢ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2013-2017

٣ الحكومة الأردنية. رؤية 2025: رؤية واستراتيجية وطنية. الحكومة الأردنية، 2015 https://bit.ly/3bMYSJH

٤ https://www.addustour.com/articles/1062069

٥ http://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=104618&lang=ar&name=news

٦ https://bit.ly/2ZRHa4I

وقد أدلى رئيس الوزراء الأردني بالعديد من التصريحات على شاشات التلفزيون، كما خاطب عدداً من وسائل الإعلام بالإضافة إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مشدداً على أهمية مكافحة الفساد واسترداد الأصول (الأموال) [٧]. إلى جانب آخر التعديلات على القانون خاصة فيما يتعلق بمصادرة الأصول (الأموال المنقولة وغير المنقولة) في المادة رقم (٦) التي تمنح هيئة النزاهة ومكافحة الفساد القدرة على الطلب من الجهة القضائية المختصة لإصدار قرار مستعجل بالحجز على الأصول (الأموال المنقولة وغير المنقولة) في قضايا الفساد أو القضايا قيد التحقيق، والمادة رقم (١٣) من القانون المعدل الذي يضيف عبء الإثبات العكسي.

كما وسع القانون المعدل لهيئة النزاهة ومحاربة الفساد من السلطات الممنوحة للمحققين، واسترجاع الأصول إذ تمنح المادة (٦) من القانون المعدل حق مصادرة الأصول المرتبطة بقانون مكافحة الفساد للهيئة قبل الإدانة، ويعتبر هذا التعديل أمراً ذو أهمية كبيرة وتغيير إيجابي في ضمان الأصول [٨].

إضافة لما ذكر، يمنح القانون المعدل الوارد ذكره أعلاه الهيئة حق الوصول إلى سجلات إقرارات الأصول للنظر في أي اشتباه لحالات كسب غير مشروع، مما سيستدعي الهيئة للتحقيق في الجريمة المحتملة.

ولتعزيز مساءلة المؤسسات العامة لاسيما المشتريات العامة، جرت عدة تعديلات إذ نُظمت المشتريات العامة من خلال عدة أنظمة فرقت ما بين مشتريات الحكومة عن مشتريات الهيئات المستقلة، وبين مشتريات السلع عن مشتريات الخدمات. وقد قلل هذا الأمر قدرة الدولة على مراقبة أنظمة المشتريات على اختلافها. بيد أنه صدر نظام عام ٢٠١٩ يهدف لضم عدة دوائر في دائرة واحدة وتحت مسمى "دائرة العطاءات الحكومية ".ويهدف النظام رقم ٢٨ لسنة ٢٠١٩ إلى تعزيز الشفافية في المشتريات والعطاءات العامة إلى جانب اعتماد العطاءات الإلكترونية [٩]. وعلاوة على ذلك، أعلنت دائرة العطاءات الحكومية في تموز /يوليو عن إطلاق النظام الإلكتروني على شبكة الانترنت لمدة تجريبية للتحقق من كفاءته [١٠].

ولزيادة مساءلة المؤسسات الحكومية، أتيح للجمهور منذ عام ٢٠١٨ الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالمشتريات الحكومية من خلال قاعدة البيانات المركزية للمشتريات الإلكترونية في دائرة اللوازم العامة. كما التزمت وحدة الإنجاز والأداء الحكومي في رئاسة الوزراء بإطلاق منصة إلكترونية مركزية للمواطنين، وأعضاء البرلمان، والجهات المانحة والمستثمرين من أجل مراقبة أداء الحكومة. وستراقب قاعدة البيانات هذه الأداء الحكومي على وجه التحديد عن طريق تتبع خطط التنفيذ الحكومية في جميع الدوائر الحكومية. وذلك مقرون بخطط إطلاق وتعزيز نظام معين لتسجيل الشكاوى وآليات متابعتها، وذلك لمعالجة الشكاوى وتحويلها للقضاء. وقد تضم هذه الشكاوى المخالفات المرتكبة ضد المواطنين وتلك المتعلقة بتوفير الخدمات الحكومية. وبينما لايزال العمل جارياً على الأولى، إلا أنه تم إحراز تقدم في الأخيرة، حيث أطلق كل من الموقع الإلكتروني وتطبيق الهاتف الذكي عام ٢٠١٧.

ولا ننسى الدور الهام الذي لعبته منظمات المجتمع المدني الأردني لضمان تحقيق الأردن لأهدافه الإنمائية التي حددها بنفسه. ودور منظمة رشيد للشفافية الدولية في نشر التقارير التي تتبع سير التقدم في الأردن، فضلاً عن توصياتها الرامية لمكافحة الفساد بفاعلية.

وفيما يتعلق بضم منظمات غير حكومية كوسائل الاعلام (العامة والخاصة)، والصحفيين، والنشطاء، ومنظمات المجتمع المدني فيمكن إجراء ذلك من خلال الإصلاحات المتصلة باستحداث مثل هذه الهيئات، وضمان الحقوق والامتيازات للصحفيين. الأمر الذي يتعلق في الغالب بالقوانين التالية: قانون المطبوعات والنشر الأردني، وقانون حق الحصول على المعلومة، وقانون الجرائم الإلكترونية والتي في مجموعها لا تحد الصحفيين فقط، بل وتحد من عمل النشطاء أيضاً.

وخاصة أن الأردن ستشهد إجراء الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٢٠، ولا بد وأن يصاحب التحضير لهذا الحدث المهم مراقبة للتمويل الحزبي والحملات الانتخابية، وممارسات شراء الأصوات، التي قد تؤثر على نزاهة الانتخابات وبالتالي مخرجاتها.

---

[٧] http://petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=104618&lang=ar&name=news

[٨] قانون معدل لقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لسنة 2019

[٩] أنظر الوثيقة التالية على الانترنت عن دائرة العطاءات الحكومية الجديدة (رابط مذكور في جريدة الرأي ) http://www.gtd.gov.jo/uploads/data/c8f74c75f91560930221. pdf

[١٠] الرجاء الاطلاع الوارد الذكر في دائرة العطاءات الحكومية الإلكترونية

غير أن هناك الكثير من المجالات التي يمكن تحسينها للتشجع على النزاهة، والشفافية، وتقديم الإقرارات الذاتية. كضمان الرقابة الجيدة على الحكومة والتواصل مع المؤسسات بشكل فعّال، إضافة إلى تعزيز الإبلاغ عن قضايا الفساد، وبناء القدرات الداخلية لهيئات مكافحة الفساد من أجل تتبع أفضل للقضايا المُبلغ عنها، ولتأمين معدلات إدانة أكبر.

ويبقى هناك مجال لتحسين بعض النواحي التشريعية أيضاً. فوفقاً للقانون الحالي؛ يُطلب فقط من الشركات المساهمة العامة والشركات الأجنبية العاملة في الأردن أن تنشر حساباتها السنوية وتقديم التقارير المالية المساندة لعرضها أمام الجمهور[11]. وهذا يؤكد الحاجة لمزيد من الشفافية في القطاع الخاص من خلال نشر التقارير. وسيساعد وضع متطلبات لكتابة التقارير العامة في تشجيع المساءلة في القطاع العام أيضاً، من خلال إقرارات دورية –ويفضل أن تكون متاحة للجمهور– يقدمها مسؤولون في مناصب عليا يفصحون بها عن أصولهم، ودخولهم ومصالحهم. ومع ذلك، يتعين أيضاً استحداث مجموعة قوانين تحث على الشفافية، مع وضع آليات رقابية أكثر صرامة لتكون ذات فاعلية أكبر في تفحص تدفق الأسلحة، وغيرها من الأصول المرتبطة بصناعة الأسلحة خارج المملكة.[12]

## أجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة

تضع أهداف التنمية المستدامة أجندة لأهداف عالمية طموحة من أجل بلوغها بحلول عام ٢٠٣٠. وتضم هذه الأهداف ١٧ هدفاً و ١٦٩ غاية. وتغطي الأهداف في مجموعها ثلاثة محاور رئيسية للتنمية: الازدهار الاقتصادي، والتنمية الاجتماعية، وحماية البيئة.

وعالمياً سيُراقب التقدم المحرز في انجاز الغايات عن طريق مجموعة من المؤشرات، بعضها لم يتم الانتهاء منه لغاية الآن. وبالنسبة للبيانات المطلوبة لقياس التقدم المحرز في بعض المؤشرات؛ فهي بيانات مستحدثة ولم يسبق لمنظمات الأمم المتحدة أن جمعتها من قبل. أما على المستوى الوطني، يتم حث البلدان على إدماج الغايات العالمية في إجراءات التخطيط ورسم سياساتها الوطنية، فضلا عن وضع غايات ومؤشرات وطنية مفصلة بما يناسب ظروفها الخاصة.

وعلى مدار السنوات القادمة، ستُبلغ الدول الأطراف –على نحو طوعي– عن سير تقدمها المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ١٧ للمنتدى السياسي رفيع المستوى (High -Level Political Forum). وبينما من المقرر تقديم تقرير "مفصل" عن الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٩، فمن الضروري جداً مراقبة سير التقدم الوطني المحرز ضد الفساد منذ البداية لتجنب الوقوع في مخاطر انتهاك النزاهة في عموم إطار عمل أهداف التنمية المستدامة. أما تقارير الاستعراض الوطني الطوعي للمنتدى السياسي رفيع المستوى في عام ٢٠٢٠ فقد غطت جميع الأهداف، وموضوع هذا العام: "**العمل المعجل والمسارات التحويلية: تحقيق عقد من العمل والتنمية المستدامة**".

## المنهجية

غطى الاستبيان ٤ غايات من الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، والتي تتعلق بشكل خاص بمحاربة الفساد، كما يلي:

- ١٦.٤ – الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠.
- ١٦.٥ – الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشوة بجميع أشكالهما.
- ١٦.٦ – انشاء مؤسسات فعالة ذات مساءلة وتتمتع بالشفافية على جميع الأصعدة.
- ١٦.١٠ – ضمان حق الجمهور بالوصول إلى المعلومة وحماية الحريات الأساسية بما يتماشى مع التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

---

[11] (من خلال مقابلة أجريت مع دائرة مراقبة الشركات في عمان (تموز/يوليو 2018

[12] المصدر الشفافية الدولية 2015. مؤشر برنامج الدفاع الحكومي ومكافحة الفساد: الأردن، الشفافية الدولية 2015 http://govern-ment.defenceindex.org/countries/jordan/

أجريت الأبحاث لأغراض هذا التقرير في الفترة ما بين تموز/ يوليو إلى كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٩ من خلال المراجعة القانونية، والبحث المكتبي على شبكة الأنترنت، وأيضاً من خلال إجراء المقابلات والمراسلات مع منظمات المجتمع المدني، والمؤسسات الحكومية المعنية. أما بخصوص المصادر الإلكترونية المستخدمة، فهي مأخوذة من مواقع إلكترونية تابعة للحكومة الأردنية، ومن مواقع أخرى ذات صلة سواء من المؤسسات الدولية، أو المواقع الإخبارية الأردنية والدولية على حد سواء. أما المعلومات المقدمة لـ (رشيد للشفافية الدولية– الأردن) فقد تحصلت من خلال المقابلات والمراسلات مع كل من: هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، ودائرة مراقبة الشركات، ومجلس المعلومات، وبعض منظمات المجتمع المدني المختارة والتي أدمجت أيضاً في جميع أجزاء هذا التقرير.

وإضافة إلى ما ذكر، ولغرض موائمة هذا التقرير مع سياق الحالة الأردني، وضعت قضايا وتوصيات إضافية في عين الاعتبار. فأداة تقرير الظل الأصلية تحدد الممارسات الفضلى بالعموميات فقط، لذا تمت إضافة مواد بحثية أخرى وضعت من قبل رشيد للشفافية الدولية أثناء الإطار الزمني للبحث آنف الذكر، بما في ذلك إضافة تحليل الإطار القانوني للاستثمار الأردني، والبوصلة الأردنية، وتحليل مؤشر مدركات الفساد (CPI)، ومقياس الفساد العالمي (GCB).

## تقرير التقدم الوطني

الغاية ١٦.٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

بخصوص سير تقدم الأردن نحو الحد من غسل الأموال، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة ومحاربة جميع أنواع الجريمة المنظمة مع التركيز على التقدم المحرز منذ نشر تقرير الظل للأردن عن هدف التنمية المستدامة رقم ١٦ لعام ٢٠١٧، وكما يلي:

- توسع نطاق قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ليشمل الجمعيات والمنظمات غير الربحية في عام ٢٠١٧ [١٣]. بيد أنه لم يحدث إصلاح ملحوظ عام ٢٠١٩ فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال ولا بنطاقه أو آلية عمله.
- وتم اعتماد تعديلات قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. إذ تمكن التعديلات الهيئة من متابعة النمو غير الطبيعي للثروة والتحقق منها. وتنص التعديلات صراحة بأن العقوبات المرتبطة بالفساد إضافة إلى استرداد الأموال المتحصلة من الفساد لن تخضع لقوانين التقادم [١٤].
- خضعت وحدة مكافحة غسل الأموال لتقييم وطني بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي (IMF) بحث خلالها عن مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن. وقد أجري التخطيط لهذا التقييم عام ٢٠١٧ ونفذ خلال شهري حزيران/يونيو وتموز/ يوليو من عام ٢٠١٨ [١٥]. غير أن التقييم لم ينشر بعد ومن المزمع أن يكون متاحاً أمام الجمهور، وينطبق ذلك أيضاً على التقريرين السنويين لعامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ غير المتاحين لغاية هذه اللحظة.
- وتسعى دائرة مراقبة الشركات إلى زيادة دقة أو شفافية الملكية النفعية، وهي سجل خاص للمالك النفعي من (الشركات) / المساهمين –غير الأردنيين، غير أنها لا تزال قيد التطوير ومن المتوقع الانتهاء منها نهاية عام ٢٠٢٠.

وفيما يتعلق بالأنشطة والإجراءات التي اتخذتها دائرة مراقبة الشركات منذ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠١٨، فهي تشمل ما يلي:

- إصدار دليل لتحديد المالك النفعي الحقيقي في الشركات، ومشاركته بشكل رسمي مع الموظفين.
- إظهار سجلات شركاء الشركات (لكل من المستثمرين الأردنيين والأجانب).
- وإذا كانت الشركة مساهمة في شركة أخرى، فيجب أن تظهر تفاصيلها، وبإمكان أي شخص من استخدام الرابط الإلكتروني للوصول إلى سجلات الشركة الاصلية، وأسماء مالكيها والمفوضين بالتوقيع.

---

[١٣] صفحة ملخص مكافحة الفساد: الأردن https://www.coe.int/en/web/corruption/anti-corruption-digest/jordan مجلس أوروبا

[١٤] قانون معدل عام 2018 لقانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد رقم 13 لسنة 2016

[١٥] تقرير وحدة مكافحة غسل الأموال لعام 2017

- أما بالنسبة للشركات الأجنبية كشركاء/ أصحاب مصلحة، فإن أسماء المالكين المنتفعين منشورة على الموقع (الاسم فقط موجود لعدم وجود معلومات أخرى في قاعدة البيانات).

- كما أصدرت دائرة مراقبة الشركات تعميماً يلزم الشركات الأجنبية الراغبة بتسجيل نفسها بتوفير أسماء مؤسسيها في بلد التسجيل الأصلي [١٥].

- إلزام اعتماد الحوكمة الرشيدة كمتطلب رئيسي للشركات بموجب معدل القانون الأخير لقانون الشركات لعام ٢٠١٨، إضافة إلى التعميمات الأخرى الصادرة عن دائرة مراقبة الشركات [١٧]، والتي تتضمن التالي:

- البيانات الصحفية الصادرة عن هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والتي تعلن عن استرداد الأصول إضافة إلى تقارير رئاسة الوزراء الربع سنوية والتي تتضمن مبالغ الأصول المستردة. ورداً على طلب تم تقديمه لغايات هذا البحث، ذكرت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد أن قيمة الأصول المستردة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/ أكتوبر من عام ٢٠١٩ بلغت ٢٠٢ مليون دينار أردني.

## الغاية ١٦.٥: الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشاوى بجميع أشكالهما.

بالنسبة للتقدم الذي أحرزته الأردن في الحد من الفساد والرشاوى، وبشكل خاص التقدم الذي أحرزته منذ نشر تقرير الظل لهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة والذي صدر عام ٢٠١٨، فهو كالتالي:

- وضعت الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد ٢٠١٧–٢٠٢٥ خططاً لتنفيذ مشروع الرصد. إذ سيتيح هذا المشروع منصة إلكترونية لمشاركة المعلومات ما بين المؤسسات والدوائر الحكومية للكشف عن حالات الفساد وتتبعها [١٩].

- وأعدت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد مواداً توعوية تنوعت ما بين محاضرات وندوات عن النزاهة والحد من الفساد استهدفت الطلاب في المدارس، والمراكز الشبابية، والجامعات. كما أعدت بعض المواد للمشرفين التعليميين، وأساتذة وعمداء الجامعات [٢٠].

- وتطبق هيئة النزاهة ومكافحة الفساد برنامجاً لرفع الوعي من خلال دروس الوعظ الديني للقادة الدينيين المسلمين والمسيحيين على حدٍ سواء [٢١].

- ومن خلال مقياس الفساد العالمي (GCB) أفاد ٤% من المستجيبين عن تقديم أموال غير رسمية أو هدايا للحصول على الخدمات الحكومية، بينما أفاد ٥٥% من المستجيبين بزيادة نسبة الفساد [٢٢].

---

١٥ رد دائرة مراقبة الشركات عن تحديث المعلومات في تشرين الأول عام 2019 .

١٧ (تعميم دائرة مراقبة الشركات تسلسل: (م ش/8134/26/5/1

١٨ رابط تقرير الحكومة الأردنية للربع الثاني

http://www.pm.gov.jo/upload/files/Q2_gov.pdf

١٩ هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. الإنجازات المتفرقة للاستراتيجية الوطنية للأعوام 2017-2025

٢٠ نفس المرجع

٢١ نفس المرجع

٢٢ https://www.transparency.org/whatwedo/publication/global_corruption_barometer_middle_east_and_north_africa_20191

### الغاية ١٦.٦: انشاء مؤسسات فعالة ذات مساءلة وتتمتع بالشفافية على جميع الأصعدة.

بالنسبة للتقدم الذي أحرزته الأردن في انشاء مؤسسات فعالة ذات مساءلة وتتمتع بالشفافية، وبشكل خاص التقدم الذي أحرزته منذ نشر تقرير الظل لهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة والذي صدر عام ٢٠١٨، فهو كما يلي:

- وُضعت الخطط في الاستراتيجية الوطنية للنزاهة ومكافحة الفساد للأعوام ٢٠١٧–٢٠٢٥ لزيادة الربط الإلكتروني وتبادل المعلومات ما بين هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وغيرها من المؤسسات الرقابية الحكومية. وبموجبِ هذا الهدف، أنشأت الهيئة مشروعاً للرصد من أجل تجميع المعلومات–وخاصة المعلومات عن الأصول التابعة لمن أتهم في قضايا فساد، وأزواجهم، وأبنائهم القاصرين –من خلال المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والتي من الممكن الاستعانة بها للكشف عن قضايا الفساد .
- واستمرت هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بتقديم الورشات التدريبية المتنوعة للموظفين الحكوميين، حيث عقدت العديد من المحاضرات عن النزاهة والحد من الفساد في كثير من الوزارات والدوائر الحكومية.
- ومنذ عام ٢٠١٨، والمعلومات عن المشتريات العامة متاحة أمام الجمهور من خلال قاعدة البيانات الإلكترونية المركزية لدائرة اللوازم العامة على الرابط التالي: (joneps.gov.jo).
- ووفقاً لبيانات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، تزداد مع مرور السنوات نسبة الإبلاغ عن الفساد سواء من ضحاياه أو شهود العيان .
- وتم تحديث مدونة قواعد السلوك في القطاع العام للتصدي لقضايا تضارب المصالح، وأمور النزاهة والحيادية.
- في التعديلات الأخيرة لقانون الكسب غير المشروع، جرى توسيع على فئة المناصب المطالبة بتقديم إقرارات بالأصول التي تمتلكها. كما منحت السلطة لرئيس الوزراء بتوسيع قائمة تلك المناصب وإضافة مناصب أخرى إلى القائمة المنصوص عليها في قانون الكسب غير المشروع.
- وهناك تعديل طفيف على النظام رقم ٦٢ لسنة ٢٠١٤ لنظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم من خلال تفعيل النظام رقم ٤٦ لعام ٢٠١٩. وقد أثر هذا التعديل على مادة واحدة في النظام، والتي نقلت صلاحية اتخاذ القرار من مجلس الوزراء إلى وزير العدل للموافقة على تقديم الدعم المناسب للمبلغين المحميين.
- وقد قُدم ٣٢٥ طلباً لحماية الشهود إلى هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، بينما منحت الحماية لـ ٤٦ منهم.

### الغاية رقم ١٦.١٠: ضمان حق الجمهور بالوصول إلى المعلومة وحماية الحريات الأساسية بما يتماشى مع التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

بالنسبة للتقدم الذي أحرزته الأردن في ضمان وصول الجمهور إلى المعلومات وحماية الحريات الأساسية وبشكل خاص التقدم الذي أحرزته منذ نشر تقرير الظل لهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة والذي صدر عام ٢٠١٨، فهو كالتالي:

- تعهد رئيس الوزراء بمراجعة الإطار التشريعي لمنظمات المجتمع المدني، وتحديد الثغرات، واقتراح حزمة جديدة من التشريعات والتعديلات للبرلمان الذي سيعمل بدوره على مواءمة سياسات حق وصول الجمهور في الأردن إلى المعلومات مع أفضل الممارسات الدولية، بما في ذلك إجراءات التمويل وتقديم الطلبات فضلاً عن التسجيل .
- وتم اعتماد إجراء جديد لقبول طلبات التمويل الخاصة بمنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في الأردن.
- ولايزال قانون ضمان حق الحصول على المعلومة من أهم القوانين التي تنتظر إقرار تعديلاتها.
- وتنفذ الحكومة برنامجاً يسمح للأشخاص من ذوي الإعاقة بالوصول إلى المعلومات فيما يتعلق بالوصول إلى المحاكم، واستخدام النظام القضائي .

---

[٢٣] نفس المرجع

[٢٤] هيئة النزاهة ومكافحة الفساد. "إحصائيات حماية الشهود" المقدمة لرشيد – الشفافية الدولية من قبل الهيئة في آب/ أغسطس 2018

[٢٥] نفس المرجع

[٢٦] نفس المرجع

# التوصيات

منذ إعداد مسودة تقرير الظل لعام ٢٠١٩ عن الهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، كان هناك تقدم ملحوظ على التوصيات التالية والتي أدرجت في التقرير السابق لعام ٢٠١٨، كما يلي:

أ. إدراج المسؤولين المحليين ضمن تعريف الأشخاص المعرضون للمخاطر سياسياً (PEPs) والنص بشكل واضح على اشتراط العناية الواجبة عند التعامل مع جميع الأشخاص المعرضون للمخاطر سياسياً من أجانب وأردنيين على حدٍ سواء.

ب. مراجعة القوانين التي تحكم عمل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وتعزيزها، لضمان نفاذ صلاحيات الهيئة في التحقيق في جميع أنواع الجرائم المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC).

أ). تعزيز جهود هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في المجالات المتعلقة بالوقاية من الفساد، والتثقيف ورفع الوعي به، والتنسيق مع الهيئات الرقابية الوطنية الأخرى.

ب). استحداث نظام إلكتروني يجمع وينشر إعلانات العطاءات لتكون متاحة أمام الجمهور، وإتاحة المعلومات عمن أحيلت لهم العطاءات.

ج). توحيد نظام المشتريات الوطني، وإعداد نظام مشترك للعطاءات واللوازم.

**التوصيات التالية للرد على استنتاجات تقرير عام ٢٠١٩. وبينما تردد كثير من هذه التوصيات تلك التي تم التوصل إليها في تقرير الظل للهدف رقم ١٦ من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٨، إلا أن التوصيات المتبوعة بنجمة، هي إضافات بناءً على الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في ٢٠١٩.**

الغاية ١٦.٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠.

أ. إدراج جميع توصيات فرقة العمل المالي ذات الصلة في الإطار التشريعي الوطني لمكافحة غسل الأموال.

ب. نشر التقييم الوطني (في حينه) المعد من قبل وحدة مكافحة غسل الأموال وصندوق النقد الدولي (IMF) للعامين ٢٠١٨ و ٢٠١٩، والذي يفُصّل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في الأردن ✸

ج. النظر في إمكانية التوقيع على اتفاقية السلطة المختصة متعددة الأطراف بشأن تبادل التقارير لكل دولة على حدة حول المؤشرات الرئيسية لمجموعات الشركات متعددة الجنسيات، والنظر في الاتفاقية متعددة الجنسيات للسلطة المختصة بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية.

د. توسيع متطلب نشر حسابات الشركة، وكشوف ميزانيتها لنشره أمام الجمهور في الصحف، وبهذا يتعدى نطاق شركات المساهمة العامة والشركات الأجنبية العاملة في الأردن، إضافة إلى حث هذه الشركات على نشر حساباتها وكشوف ميزانياتها على المواقع الإلكترونية التابعة لها.

هـ. إدراج متطلب في التشريعات المتعلقة بالتراخيص والتسجيل والمراقبة ذات الصلةً يُعنى بإفصاح الشركات عن أي مالك منتفع، وتسمية جميع السلطات المسموح لها بالوصول إلى هذه المعلومات بما في ذلك وزارة الصناعة والتجارة، وهيئة الأوراق المالية، والبنك المركزي، وجميع الهيئات الرقابية الأخرى.

و. تعديل التشريعات لوضع عبء الإثبات على المدعى عليه، وهكذا يتوجب على المدعى عليه دوماً إثبات أنه تحصل على الأصول بشكل قانوني، في الحالات التي تتعلق بأصول منهوبة.

ز. الاستمرار بضمان أن المصادر المالية والإدارية المرصودة لمؤسسات إنفاذ القانون متوائمة مع الحاجة المتزايدة للأمن في المستقبل، نظراً للحروب الأهلية المحيطة، والزيادة السكانية المفاجئة نتيجة تدفق اللاجئين. ✸

ح. النظر في المصادقة على بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها وذخيرتها والإتجار بها بصورة غير مشروعة وأيضاً المصادقة على معاهدة تجارة الأسلحة.

ط. النظر في تشكيل لجنة برلمانية دائمة تركز بشكل خاص على المسائل العسكرية والدفاعية والأمنية.

ي. النظر في تعديل التشريعات ذات الصلة لضمان وصول أكبر للبرلمانيين إلى مدير عام دائرة المخابرات العامة والقائد العام للقوات المسلحة دون أن يكون مشروطاً بمجلس الوزراء.

ك. إدراج في سياسات مكافحة الفساد المستقبلية سياسات تتعلق بالرقابة العامة على أجهزة الدفاع والمخابرات والأمن.

ل. توحيد الهيئات التي تتحكم بالملكية النفعية وترصدها، مع النظر في اصدار تشريع خاص يعرف الإفصاح ويشترطه، كما وينشئ وحدة رصد مركزية.

م. إعداد سياسة لتشكيل سجل مركزي للملكية النفعية/ سجل للشركات.

ن. توسيع البيانات المسجلة قضية أخرى تستوجب المعالجة فيما يتعلق بالملكية النفعية والتي يتم فيها تسجيل جميع المعلومات ذات الصلة: كاسم المالك/(المالكين) المستفيد/ (المستفيدين)، رقم المعرف أو الرقم الضريبي، عنوان السكن أو عنوان المنشأة التجارية، بلد الإقامة، ووصف بكيفية ممارسة الرقابة.

س. اتسام البيانات المجمعة بالشفافية ما هو إلا نتيجة منطقية عند اعتماد سياسة حفظ السجلات المشار إليها أعلاه، إذ يتم نشر جميع المعلومات ذات الصلة على شبكة الانترنت، وإلزام جميع الهيئات القانونية بتحديث المعلومات الخاصة بالملكية النفعية، أو المعلومات ذات الصلة بتحديد المالك النفعي (المديرين/ أصحاب العلاقة) مباشرة وبدون أي تأخير.

**<u>توصيات رشيد بخصوص الغاية ١٦.٤ الحد بقدر كبير من التدفقات غير المشروعة للأموال والأسلحة، وتعزيز استرداد الأصول المسروقة وإعادتها ومكافحة جميع أشكال الجريمة المنظمة، بحلول عام ٢٠٣٠.</u>**

أ. اعتماد معدل لقانون الكسب غير المشروع الحالي والذي يغطي الأمور التالية:

أ). الإجراءات الشفافة، والإفصاح عن تفاصيل الإقرارات.

ب). أتمتة النظام.

ج). إلزام تقديم إقرارات سنوية.

د). السماح بالوصول إلى المعلومات.

ه). ضمان الاستقلالية المالية والإدارية للوحدة.

و). توسيع نطاق قانون الكسب غير المشروع.

ز). اعتماد متابعة الإقرارات بدون تباطؤ، وإجراء الفحوصات المناسبة لمحتوياتها.

ب. اصدار الأنظمة ذات العلاقة بهدف تغطية المهن غير المذكورة في قانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (AMLTFL).

ج. تعديل القانون ليشمل إقرارات الأصول على النقاط الحدودية.

د. تخزين كل المعلومات ذات الصلة بعمل وحدة مكافحة غسل الأموال على موقعها الإلكتروني.

هـ. منح وحدة مكافحة غسل الأموال صلاحية تتبع الأصول والتحفظ عليها.

الغاية ١٦.٥: الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشاوى بجميع أشكالهما.

أ. إدراج في التشريعات ذات الصلة مادة تحدد وتجرم بوضوح الاتجار في النفوذ على اعتباره جريمة قائمة بحد ذاتها، تماشياً مع المادة رقم ١٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC).

ب. إدراج في التشريعات ذات الصلة تعريف واضح للإخفاء، تماشياً مع المادة رقم ٢٤ من اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد (UNCAC).

ج. ضمن التشريعات ذات الصلة توسيع تعريف عرقلة العدالة ليكون متماشياً مع المادة ٢٥أ و٢٥ب من اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد (UNCAC).

د. استكمال التعديلات المقترحة مؤخراً من خلال مراجعة القوانين التي تحكم هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، لضمان إعطاء الصلاحية للهيئة لإجراء التحقيقات في جميع أنواع جرائم الفساد المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لمحاربة الفساد (UNCAC).

هـ. مواصلة تعزيز جهود هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في مجالات الوقاية، والتثقيف، ورفع الوعي والتنسيق مع هيئات الرقابة الوطنية الأخرى.

و. اعتماد استراتيجية ترتكز على ديوان المحاسبة وتسمح للديوان بمواكبة التطور السريع وتوسيع أدواره ضمن الوزارات التي كلف بالرقابة عليها بما في ذلك الهيئات العسكرية والأمنية.

ز. إدراج مادة في التشريعات ذات الصلة تضمن أولاً الاستقلال التام لديوان المحاسبة باستخدام سلطاته، وثانياً تمكين موظفي الديوان من وضع العقوبات على المؤسسات غير الممتثلة، وثالثاً منح هؤلاء الموظفين صلاحيات الشرطة القضائية (الضابطة العدلية).

ح. ضمان رفع التقارير السنوية التي يعدها ديوان المحاسبة على المنصات الإلكترونية والإعلان عن نشرها.

ط. دمج متطلبات خاصة في التشريعات القضائية ذات الصلة تتعلق بضمانات لإجراء محاكمات عادلة.

ي. وضع آليات متنوعة لتعزيز الشفافية والمساءلة في عمل هيئات إنفاذ القانون. وتعزيز الشفافية في الآليات القائمة والتي يطبقها مكتب حقوق الإنسان.

ك. دمج مادة في قانون مكافحة غسل الأموال تفيد أن رشوة موظف عام أجنبي جريمة يعاقب عليها القانون.

ل. إدراج متطلب في التشريعات ذات الصلة حول إلزام الأحزاب والمرشحين وقوائم المرشحين تقديم الإفصاح المالي لحملاتهم الانتخابية إلى لجنة شؤون الأحزاب وإلى الهيئة المستقلة لانتخاب، لتنشر هذه المعلومات وتكون بمتناول الجمهور.

م. تعديل التشريعات ذات الصلة لضمان الاستقلال السياسي للجنة شؤون الأحزاب، وقد يتطلب الأمر إضافة مادة تضمن الاستقلال المالي والإداري للجنة، ومادة أخرى تنص على خضوع أعضاء اللجنة لقوانين الثراء غير المشروع، وإلى رقابة ديوان المحاسبة فيما يتعلق بعملهم. ونتيجة لحصول الأحزاب السياسية على مكانة أفضل في النظام الانتخابي، ربما وجب التفكير في جعل عضوية اللجنة وظيفة بدوام كامل يتقدم إليها أي شخص شريطة ألا يكون عضواً في مجلس الأعيان، أو يكون محظوراً عليه الخوض في الانتخابات.

ن. وضع حزمة من القوانين التي تتعامل مباشرة مع شفافية عملية كسب التأييد.

س. مواصلة التأكد من المتابعة الفاعلة لجميع الأهداف والغايات الواردة في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٧–٢٠٢٥.

**توصيات رشيد بخصوص الغاية ١٦,٥: الحد بدرجة كبيرة من الفساد والرشاوى بجميع أشكالهما.**

أ. توسيع نطاق تجريم الأفعال المرتبطة بالفساد الممارسة من قبل الشركات.

ب. تجريم إساءة استخدام السلطة وزيادة القدرة على كشفها.

ج. توسيع نطاق قانون الكسب غير المشروع ليشمل رؤساء وأعضاء مجالس إدارة شركات المساهمة العامة والشركات الأخرى المملوكة للحكومة.

د. توسيع قانون حق الوصول إلى المعلومة ليشمل شركات المساهمة العامة والشركات المملوكة للحكومة لتزويد مقدمي الطلبات والجمهور بالمعلومات ذات الصلة بعملهم.

هـ . بشأن قبول موظفي الدولة للهدايا يجب أن يكون هناك آلية توضح ذلك وترسم الحدود للموظفين المعنيين.

و. إضافة الحوافز لغايات تشجيع موظفين الدولة للإبلاغ عن حالات الفساد.

ز. إسناد مهمة الإشراف على تنفيذ مدونة قواعد السلوك ومراقبتها لهيئة حكومية أو وزارة معينة.

ح. تدريب وبناء قدرات جميع موظفين الدولة على مدونة قواعد السلوك وإجراءات الإبلاغ عن حالات الفساد.

ط. بناء قدرات هيئة النزاهة ومكافحة الفساد بهدف تزويد موظفيها بآليات حديثة للكشف عن الإنتهاكات وحالات الفساد.

الغاية ١٦.٦: إنشاء مؤسسات فعالة ذات مساءلة وتتمتع بالشفافية على جميع الأصعدة.

أ. النظر في تعديل الإطار القانوني لإلزام الموظفين الحكوميين في المناصب العليا، وموظفي الدولة القياديين بتقديم إقرارات عن مصالحهم على الأقل مرة في السنة.

ب. إدراج في التشريعات ذات الصلة متطلبات عمليات الإفصاح عن المصالح، بالإضافة إلى ذكر لعقوبات عدم الامتثال بها. ويمكن صياغة هذه المتطلبات والعمليات والعقوبات على غرار تلك المطبقة على الإفصاح عن الدخل والأصول، ولابد وأن تكون وقائية، ليتم توسيع نطاق المطالب الحالية المتعلقة بالإبلاغ في أي وقت تنشأ فيه قضية ما وحسب قناعة الموظف العمومي.

ج. زيادة فترة انقطاع الموظف العمومي (قبل التعيين في القطاع الخاص) (cooling off) من سنة إلى سنتين.

د. النظر بتعديل التشريعات ذات الصلة لتشمل متطلبات نشر المعلومات الواردة في إقرارات الدخل والأصول.

هـ. استحداث وحدة أو مؤسسة حكومية معينة لرصد ورقابة خروقات سياسة الباب الدوار (Revolving door) وتعزيز التحكم والقدرة على الكشف عن هذه الخروقات. إضافة إلى تكييف العقوبات الجزائية المتناسبة والرادعة معها.

و. الاستمرار في نشر جميع الوثائق الرئيسية المتعلقة بالموازنة،بما فيها البيانات السابقة للميزانية ومقترح الميزانية التنفيذية والوثائق الداعمة، والميزانية قيد التنفيذ، وميزانية المواطن، والتقارير على مدار العام حول نجاح تنفيذ الموازنة، واستعراض منتصف العام، وتقرير نهاية السنة وتقرير مراجعة الحسابات.

ز. الالتزام بالقانون بنشر جميع وثائق الموازنة الرئيسية على أساس سنوي، بما في ذلك:بيانات ما قبل الميزانية، ومقترح الموازنة التنفيذية والوثائق الداعمة، والميزانية قيد التنفيذ، وميزانية المواطن، والتقارير على مدار العام لنجاح الموازنة وتنفيذها، استعراض منتصف العام وتقرير نهاية العام وتقرير مراجعة الحسابات

ح. تعديل التشريعات ذات الصلة لتتضمن الحدود المسموح بها لشراء السلع والخدمات غير المرتبطة بالأشغال العامة من مصدر واحد.

ط. إدراج شرط في التشريعات ذات الصلة ينص على ضرورة إفصاح جميع المتقدمين للعطاءات عن أية ملكية نفعية لهم.

ي. تعديل التشريعات ذات الصلة لتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها والمرتبطة بإحالة العطاء، وخاصة معلومات عن جهة الشراء، والمورد، وعدد المتقدمين للعطاء، وما هي السلع أو الخدمات التي تم شراؤها، بالإضافة لقيمة العقد.

ك. الاستمرار بتحديث نظام المشتريات الإلكتروني والإعلان عنه لضمان الدقة والوصول إلى الجمهور.

ل. إدراج في التشريعات ذات الصلة حماية إضافية للمبلغين كإعفائهم من المساءلة القانونية، والحماية من المقاضاة وفقاً للقانون.

م. تعديل التشريعات ذات الصلة وذلك لتشمل حماية المبلغين الذين يفصحون عن معلوماتهم (بشكل علني) أو إلى طرف ثالث، كوسائل الإعلام، والمنظمات غير الحكومية، إذا ما اقتضت الظروف لذلك.

ن. الإعلان على الموقع الإلكتروني لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد عن موثوقية وأمان الخط الساخن وضمان السرية التامة للمخبر عند التبليغ عبر الانترنت. فمن شأن هذه الخطوة أن تشجع المزيد من الشهود على التبليغ طالما بقيت هوياتهم ومعلوماتهم مخفية.

**<u>توصيات رشيد بخصوص الغاية ١٦,٥: إنشاء مؤسسات فعالة ذات مساءلة وتتمتع بالشفافية على جميع الأصعدة.</u>**

لأغراض تحقيق هذا الهدف، يتعين على جميع المؤسسات بموجب القانون نشر جميع المعلومات ذات الصلة، بالإضافة إلى إدراجها في قانون حق الحصول على المعلومة. ولأغراض هذا التقرير يقصد بالمؤسسات جميع المكاتب الحكومية ذات الصلة، على المستويين المركزي والمحلي بالإضافة إلى أي شركة تمتلك فيها الحكومة أسهماً، وجميع شركات المساهمة العامة.

إضافة إلى ما ذكر، يجب على هيئة النزاهة مكافحة الفساد، ووحدة مكافحة غسل الأموال، وديوان المحاسبة و القضاء الوصول إلى جميع الإجراءات والآليات ذات الصلة وفي جميع الأوقات، وكل حسب دوره. إذ يعول على كفاءاتهم وقدرتهم على التنسيق مع جميع الهيئات لنجاح هذا المنهج.

علاوة على ذلك، يجب اتباع الأساليب المناسبة لبلوغ مستوى جيد من الشفافية في المشتريات العامة، وتعيين موظفي الدولة، وكذلك الأمر بالنسبة لاتخاذ القرارات الحكومية كلها أمور جوهرية لإحراز النجاح في جهود محاربة الفساد وتحقيق هذا الهدف.

الغاية ١٦.١٠ ضمان حق الجمهور بالوصول إلى المعلومة وحماية الحريات الأساسية بما يتماشى مع التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

أ. النظر بإعادة تشكيل مجلس إدارة تسجيل الجمعيات، خاصة فيما يتعلق بالمساواة بين الممثلين من المجتمع المدني والقطاع العام.

ب. ضمان وتعزيز الشفافية في إجراءات الموافقة على تمويل منظمات المجتمع المدني.

ج. النظر في تعديل متطلب مجلس إدارة الجمعيات المتعلق بتقديم إشعارات قبل عقد الاجتماعات العامة والحصول على الموافقة، لكي تصبح هذه المتطلبات أقل تعقيداً بالنسبة للمنظمات.

د. مراجعة مستويات التأثير الإداري والمالي للعاملين في القطاعين العام والخاص على المؤسسات الإعلامية المستقلة.

هـ. إعادة لتعريف "الصحفي" وفقاً للمعايير الدولية والإبقاء على عضوية نقابة الصحفيين مفتوحة أمام جميع الصحفيين الممثلين عن وسائل الإعلام كافة.

و. إدراج في التشريعات ذات الصلة المتطلبات الواجب على جميع الهيئات الامتثال لها لمنح تراخيص وسائل الإعلام، مع إبداء أسباب رفض إعطاء هذه التراخيص.

ز. مراجعة قانون مكافحة الإرهاب لعام ٢٠٠٦ والتشريعات الأخرى ذات الصلة التي تستشهد بالهواجس العامة للأمن لضمان عدم وجود تحيز ضد حرية التعبير، ومراجعة إجراء عدم محاكمة الصحفيين أمام محكمة أمن الدولة.

ح. مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية لضمان عدم احتجاز الصحفيين بشكل خاطئ وعدم إطالة أمد التقاضي بما يتوافق مع قانون المطبوعات والنشر.

ط. مراجعة القيود المفروضة على نوع المعلومات التي يمكن الإفصاح عنها بموجب ما ينص عليه قانون ضمان حق الوصول إلى المعلومة، والنظر في تعديله ليتناسب مع المعايير الدولية وتحديداً المواد ١٠ و ١٣( ح) و ١٣ ( ذ ).

ي. النظر في تعديل التشريعات لتشمل شرط "اختبار الضرر" الذي ينص على رفض الإفصاح فقط عندما يشكل ذلك خطراً أو ضرراً على المصلحة المحمية وذلك في نطاق المعلومات التالية: الاتفاقيات مع الدول الأخرى، والأمن القومي، والعلاقات الخارجية، والتحقيقات القضائية.

ك. النظر في تعديل التشريعات لتشمل الأحكام الخاصة بتجاوزات المصلحة العامة الإلزامية والتي تسمح بالإفصاح عن المعلومات عندما يكون الإفصاح في المصلحة العامة، حتى عند الإضرار بمصلحة محمية.

ل. إدراج آليات معينة في القانون لحماية صلاحية مجلس مفوضي المعلومات لأداء وظيفته، بما في ذلك صلاحية مراجعة الوثائق السرية وتفتيش مباني الهيئات العامة.

م. الاستمرار في ضمان المتابعة الفعالة لجميع الالتزامات التي تم التعهد بها في التقييم الذاتي للشراكة الحكومية المفتوحة لعام ٢٠١٧.

## توصيات رشيد بخصوص الغاية ١٦,١٠ ضمان حق الجمهور بالوصول إلى المعلومة وحماية الحريات الأساسية بما يتماشى مع التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية

أ. مراجعة الإطار القانوني الأردني الذي من الممكن أن يتعارض مع حرية التعبير وحرية الصحافة، على سبيل المثال لا الحصر: قانون المطبوعات والنشر، وقانون الجرائم الإلكترونية، وقانون حق الحصول على المعلومة.

ب. النشر الاستباقي ومراقبة جميع مؤسسات الدولة وذلك يشمل المعلومات ذات الفائدة عن الخدمات والتقارير والميزانيات.

ج. مراجعة نصوص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) وإدماجها بالقوانين، وإزالة أي عراقيل محتملة في التشريعات الأردنية التي قد تعطل سير التنفيذ.

د. الحد من القيود التي تفرضها الحكومة على المعلومات وفقاً لتصنيفاتها السرية لها.

هـ. أتمتة الخدمات بما فيها خدمات الوصول إلى المعلومات وتقديم الطلبات.

و. توسيع وتوضيح دور هيئة المعلومات.

ز. التقليل من الخطر المحتمل لـ "دعاوى إسكات المنتقدين" (SLAPP suits) في الإطار القانوني الأردني ومنح حرية التعبير.

## توصيات عامة:

أ. الاستمرار بمراجعة وتعديل التشريعات عند الحاجة لضمان موائمتها التامة مع المعايير الدولية.

ب. اعتماد مبدأ عام موحد لتقديم إقرارات عن المعلومات من قبل جميع المؤسسات الحكومية.

ج. اعتماد آلية فعالة في وحدة إقرار الأصول تهدف لزيادة الرقابة على تقديم المسؤولين الحكوميين لإقراراتهم المطلوبة، وضمان نشر المعلومات الخاصة بالمسؤولين الممتثلين للقانون على موقع إلكتروني.

د. توسيع نطاق متطلب إلزام المؤسسات الحكومية والشركات الخاصة بإتاحة نشر البيانات الرئيسية للاطلاع العام، والحرص على تنفيذه مع التركيز على إمكانية الوصول إلى المعلومات.

هـ. ضمان الاستقلالية المالية والإدارية لجميع المؤسسات الحكومية الرئيسية التي تخدم أنشطة مكافحة الفساد.

و. زيادة تمكين المجتمع المدني من خلال ضمان أن عملية الموافقة على التمويل تتمتع بالشفافية المطلوبة.

ز. مراجعة التشريعات للتأكد من عدم وجود تحيز ضد حرية التعبير.

ح. إضافة المعلومات الموجودة أصلاً على نظام الحكومة الأردنية الإلكتروني. من خلال تجميع كل البيانات والتشريعات في قاعدة بيانات موحدة، وهكذا ستكون المعلومات أقل تفاوتاً مما سيسهل على الجمهور الوصول إليها.

ط. ضمان تحديث جميع المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الحكومية بشكل دوري، ورفدها بآخر البيانات والتقارير لتسهيل مهمة تحديثها بالمعلومات بشكل مستمر.

معاً للقضاء على الفساد

TOGETHER TO END CORRUPTION

Amman - Sweifieh - Ali Nasouh Al-Taher ST.
No.22 - 2nd Floor
No. : +962 6 585 25 28 Fax: +962 6 581 25 28
P.O.Box : 852806 Amman 11185 Jordan
Email : info@rasheedti.org www.rasheedti.org

RasheedTIjo RasheedTIjo RasheedTIjo RasheedTIjo